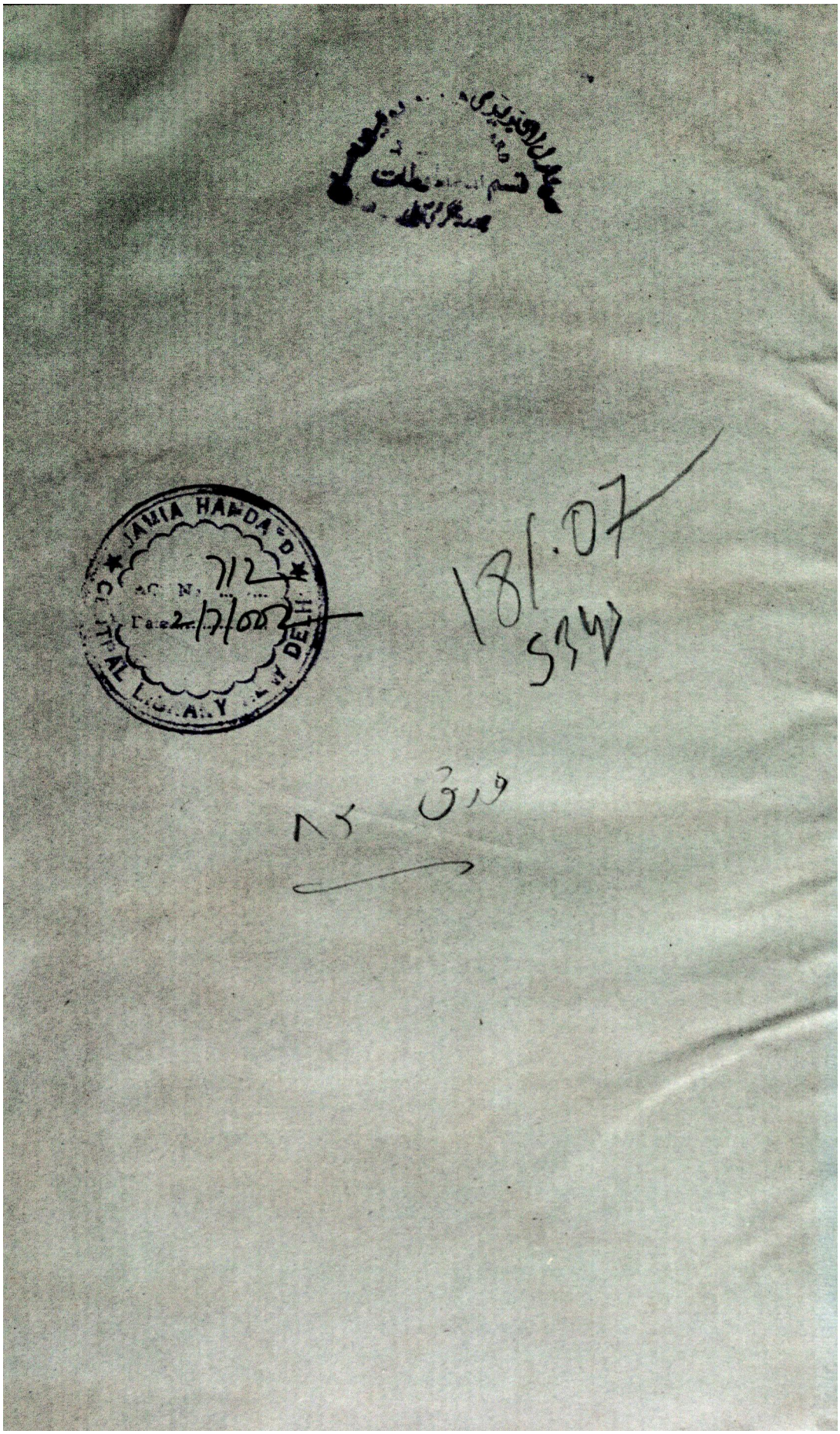
JAMIA HAMDARD
CENTRAL LIBRARY
NEW DELHI
Acc. No. 712
Date 2-7-08
181.07
S34

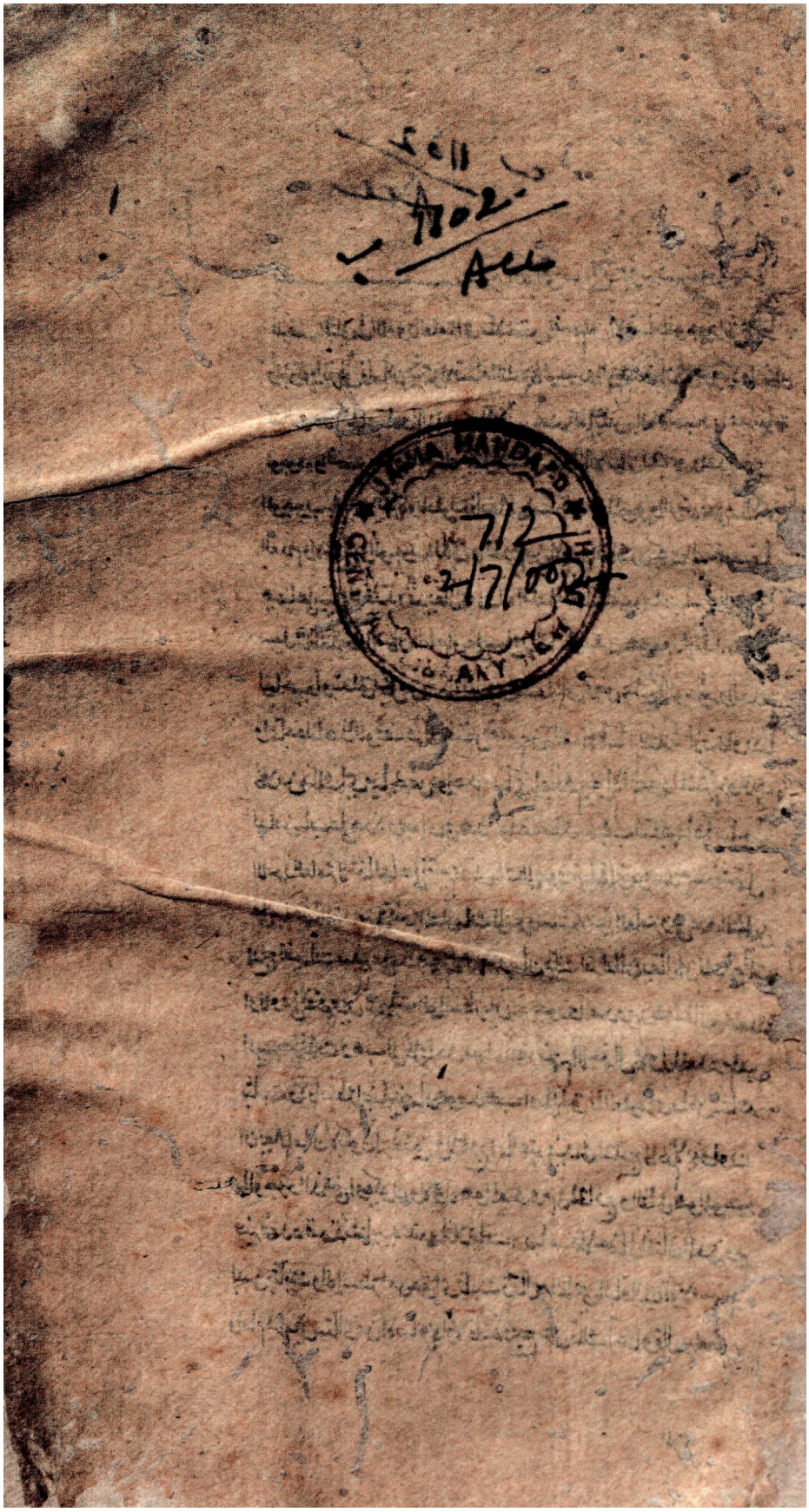

1102
Aee

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين

الموقف الثاني في الامور العامة اي ما لا يختص بقسم من الاقسام الموجودة التي هي
الجوهر والعرض فاما ان يشمل الاقسام الثلثة كالوجود والوحدة فان الوجود قد يكون
كثيرا وحدة [illegible] كالماهية والتخصص عند الغائبين بان الواجب لذاته هو
الوجود والتخصص مغاير للماهية او يشمل الاثنين منها كالامكان للخاص والممتنع هو
الوجوب بالغير والكثرة والعلية فانها كلها مشتركة بين الجوهر والعرض على ما سيجيء
العدم والامتناع والوجوب الذاتي والعدم من الامور العامة ويكون الكلام عنها
فيما على سبيل الاجمال وقد يقال الامور العامة ما يتناول المفهومات باسرها اما في
سبيل الاطلاق كالامكان العام او على سبيل التقابل بان يكون هو مع ما يقابله مشتركا
لها جميعا ويتعلق بكل من هذا القيدين المتقابلين غرض علمي كالوجود والعدم
وانما جعلنا هذا الموقف فيما يختص بقسم من تلك الاقسام الثلثة اذ فيما ورد
كلا من ذلك اي بما يختص بواحد منها في باب فلم يبق الا الامور المشتركة فلابد
لها من باب على حدة وبقي اي في هذا الموقف مقدمة يجب تقديمها على مباحث
الامور العامة لاشتمالها على تقسيم المعلومات الى موجود واحد خمسة تشمل
على مباحثها المعدودة في قسمة المعلومات لا موجود من الامور العامة وهي عند المتكلمين
اربع تقسيمات مبنية على مذاهبهم الاربعة وبيان ذلك امر اما ان يقال ان المعدوم ثابت
او لا وعلى التقديرين اما ان يثبت الواسطة بين الموجود والمعدوم وهو الحال او لا فهذه
اربع احتمالات ذهب الى كل واحد منها طائفة منهم الاحتمال الاول المعدوم ليس
بثابت ولا واسطة ايضا بينهما وهو مذهب اهل الحق فالمعلوم اي ما من شانه
ان يعلم اما ان لا يكون له تحقق في الخارج انما اعتبر قيد في الخارج لانهم لا يقولون
بالوجود الذهني او يكون وكل ما هو المعدوم في الخارج والثاني هو الموجود
فيرد هذه قسمة ثنائية بينهما ثلاثيات وباعتبار الاحتمال الثاني المعدوم
ليس بثابت والواسطة امر وهو اي ثابت وقال بعض الفاضلين انها ان قوله لا ثابت
وامام لم يبال منا اي من الاشاعرة اولا فانه رجع عن ذلك آخرا وقال بعض